مجلـة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (10) / العــدد: (01)، (2026)
ص 128 - 145

الهيئات الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد ودورها في نموذجي سنغافورة وهونغ كونغ

Independent National Anti-Corruption Bodies and Their Role in the Singapore and Hong Kong Models

رضا سيف الدين جلولي
جامعة وهران 02، (الجزائر)، djelloulireda06@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/11/24 تاريخ قبول النشر: 2026/04/05 تاريخ النشر: 2026/06/08

ملخص:

يمثل الفساد نظرا لانعكاساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوخيمة على البلدان والمجتمعات، تحديا حقيقيا لحكومات الدول المتقدمة والنامية بنسب متفاوتة ومعطيات متباينة، ولذلك فهي تعمل باستمرار على وضع الاستراتيجيات الكفيلة بمكافحته وغلق المجال أمام منافذه مستعينة في ذلك بجملة من الآليات والأدوات أهمها الهيئات الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد.

لقد أظهرت الدراسة أن هذه الهيئات من خلال نموذجي مكتب التحقيق في ممارسات الفساد بسنغافورة واللجنة المستقلة لمكافحة الفساد بهونغ كونغ قادرة على مجابهة الفساد ومحاربته بكفاءة وفعالية وحتى الوقاية منه، إذا ما توفرت لها المتطلبات الأساسية للعمل من صلاحيات وسلطات فعلية، وإمكانات بشرية ومادية ولوجيستية.

الكلمات مفتاحية: الفساد؛ سنغافورة؛ هونغ كونغ؛ الهيئات المستقلة لمكافحة الفساد؛ مكتب التحقيق في ممارسات الفساد؛ اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد.

Abstract:

Corruption represents a real challenge and a major concern for governments in developed and developing countries due to its dire political, economic, and social repercussions on countries and societies, therefore, they are constantly working to develop strategies to combat corruption by utilizing a range of mechanisms and tools, the most important of which are independent national anti-corruption bodies.

This study, using the models of corrupt practices investigation bureau of Singapore and independent commission against corruption of Hong Kong, has shown that independent national anti-corruption bodies are capable of preventing and combating corruption efficiently and effectively, if they have necessary powers, and sufficient human and material resources.

Keywords: Corruption; Singapore; Hong Kong; Independent National Anti-Corruption Bodies; Corrupt Practices Investigation Bureau; Independent Commission Against Corruption.

1. مقدمة:

يعد الفساد من الظواهر السلبية التي تمس الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بنسب متفاوتة، ولهذا فحكومات هذه الدول وإن اختلفت في مواقفها وآرائها المعلنة وغير المعلنة حول الكثير من القضايا والمسائل، فهي تتفق جميعها حول مخاطر الفساد وتداعياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضرورة العمل على محاربته ومكافحته، إذ يعتبر الفساد أيضا أحد أكثر المواضيع تداولا وإثارة للجدل في الأوساط السياسية (البرامج الحكومية، المناظرات الانتخابية، النقاشات البرلمانية) والأوساط الأكاديمية (الملتقيات والأبحاث الجامعية المتخصصة)، والأوساط الإعلامية (البرامج التلفزيونية والإذاعية، الصحف والمقالات الاستقصائية، الشبكات الاجتماعية)، والأوساط الاجتماعية (الحوارات والأحاديث اليومية للمواطنين)، وحتى الكتب السماوية قد تطرقت إلى موضوع الفساد، فقد وردت كلمة الفساد ومشتقاتها بالقرآن الكريم في 50 موضعا بمعاني متعددة، فالفساد ليست قضية سهلة وثانوية يتم معالجتها باتخاذ بعض القرارات والإجراءات البسيطة والعادية، بل هو يتطلب وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة محددة الأهداف والخطوات، مع توفير آليات وأدوات فعالة وكفؤة لتنفيذها وإنجاحها على أرض الواقع، ولا شك أن أهم هذه الآليات والأدوات هو ما دعت إليه المادتين 06 و36 من اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 2003[1]لمكافحة الفساد بإنشاء كل دولة عضو هيئة أو وكالة مستقلة ومتخصصة لمكافحة الفساد والوقاية منه، قبل هذا التاريخ نجد أن دولا كثيرة قد استحدثت بالفعل هيئات مستقلة لمكافحة الفساد من بينها دولة سنغافورة وإقليم هونغ كونغ، حيث شكلت ولا تزال هذه الهيئات فاعلا محوريا وجوهريا ضمن استراتيجيتهما في محاربة ومجابهة الفساد، وهو ما يقود إلى طرح الإشكالية التالية:

*ما هو دور الهيئات الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد بناء على نموذجي سنغافورة وهونغ كونغ؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيسي من خلال نموذجي سنغافورة وهونغ كونغ إلى تسليط الضوء على الدور الهام الذي تلعبه الهيئات الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد في الوقاية والتحقيق والتوعية والتثقيف فيما يتعلق بقضايا الفساد، وتجنيب البلد والمجتمع ككل مخاطره وانعكاساته الوخيمة، فضلا عن الخروج بمجموعة من الدروس المستفادة والمقترحات التي تساعد على فهم أوضح للفساد وطرق التعامل معه ومعالجته بصورة أكثر نجاعة وفعالية، وخاصة بالنسبة للدول النامية ومنها الجزائر.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوع الهيئات الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد، باعتبارها أبرز الآليات والأدوات التي يتوقف عليها بشكل كبير نجاح أو فشل الاستراتيجيات التي تضعها مختلف الدول والحكومات لمكافحة الفساد وتجفيف منابعه، وتزيد أهمية الدراسة مع التطرق إلى نموذجي مكتب التحقيق في ممارسات الفساد بسنغافورة، واللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ، كونهما يمثلان مرجعين إقليميين وعالميين يمكن الاستفادة منهما والبناء عليهما، وخاصة بالنسبة للدول التي لاتزال تعاني من تفشي الفساد وعدم القدرة على مجابهته.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال جمع وعرض واستعراض المعلومات والبيانات المتعلقة أو ذات العلاقة بموضوع الدراسة وتحليلها وتفسيرها للإجابة على الإشكالية المطروحة وبلوغ أهداف الدراسة، فضلا عن توظيف منهج دراسة الحالة، حيث تم التركيز في دراسة الهيئات المستقلة لمكافحة الفساد على نموذجي مكتب التحقيق في ممارسات الفساد بسنغافورة، واللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ.

2. مدخل مفاهيمي للهيئات الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد:

أن تبادر أية دولة إلى إنشاء هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد فهو يعد رسالة واضحة وصريحة عن رغبتها في مجابهة ومحاربة الفساد والقضاء على مصادره ومنابعه، مع ذلك ينبغي أن يتوفر لدى هذه الهيئات باختلاف أنماطها وأشكالها مجموعة من المتطلبات الأساسية لتمكينها من التصدي للفساد بمظاهره وتداعياته ومنع مسبباته.

1.2 تعريف ووظائف الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد:

تعرف الهيئات الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد على أنها مؤسسة مستقلة، غير بعيدة عن المؤسسات الحكومية التنفيذية تعمل بشكل رئيسي على تنسيق جميع الأنشطة الموجهة نحو تنفيذ استراتيجية لمكافحة الفساد في البلاد، وتوفير المعلومات والآراء اللازمة لإعادة تصميم وتحسين تلك الاستراتيجية، حيث تتكفل الهيئات الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد بالوظائف التالية [2]:

- تقديم مقترحات لسياسة مكافحة الفساد: من خلال تطوير وتنسيق استراتيجيات مكافحة الفساد وخطط العمل، ورصد وتنسيق تنفيذها، وتقييم كفاءة وفعالية تدابير مكافحة الفساد.
- التنسيق والرصد وخلق المعرفة من خلال البحوث بشأن الفساد: تكشف البحوث بشأن الفساد عن مدى انتشاره في بلد ما، والقطاعات المعرضة له أكثر من غيرها، وتمثل هيئات مكافحة الفساد جهات التنسيق للتعاون وتبادل الخبرات بشأن سياسات وممارسات مكافحة الفساد على المستوى الدولي.
- الوقاية من الفساد: تعد عملية معقدة حيث تضم تدابير وإجراءات متعددة إما في وقت واحد أو بالتسلسل وتحتاج للتنسيق بغرض ضمان الاتساق والفعالية، ويمكن أن تشمل هذه التدابير تعزيز وحماية النزاهة لدى المسؤولين بما في ذلك القضاء والأشخاص المعنيين بتمويل الأحزاب السياسية، وقد تشمل حماية النزاهة إدارة نظام تضارب المصالح، على الأقل عن طريق رصد الامتثال وحفظ سجلات الإفصاح عن الأصول و الإعلان عن المصالح من قبل الموظفين العموميين، بما فيهم المنتخبين، وقد تتضمن أيضا السياسات الوقائية تقييما متعمقا لقطاعات أو أنشطة محددة مثل المشتريات العامة، والإجراءات الإدارية، والحصول على المعلومات المتعلقة بالمصلحة العامة، وتقييم مخاطر الفساد في القطاع الخاص.
- التوعية والتثقيف: تشمل أساسا مناصرة النزاهة، بما في ذلك تطوير أنشطة التدريب والتثقيف التي تستهدف فئات أو قطاعات اجتماعية محددة، وقد تتضمن أيضا إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني.

- التحقيق في الحالات المفترضة للفساد: قد يشكل التحقيق نشاطا إشكاليا لهيئة مكافحة الفساد، حيث أن التحقيقات الجنائية تضطلع بها عادة أجهزة الشرطة، وقضاة التحقيق أو الادعاء العام، أما التحقيق والتدقيق في قرارات المديرين العمومين وإدارتهم للمال العام، فيعهد بها عادة لمراقبي الحسابات الداخليين والمدققين الخارجيين، لذلك قد تصطدم سلطات التحقيق لدى هيئة مكافحة الفساد مع هذه الهيئات في نزاع حول الأدوار والمسؤوليات، ولا يوجد توافق في الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي منح هيئة مكافحة الفساد السلطات اللازمة للتدخل في مجالات عمل الشرطة، وملاحقة المسؤولين أو مراجعي الحسابات المالية، ومع ذلك تمارس بعض هيئات مكافحة الفساد سلطات التحقيق في بعض المجالات المحددة (التحقيقات الأولية في حالات الشكوى المواطنين، أو عند إصدار موظفي المؤسسات العامة إخطارا، لتحديد ما إذا كانت هناك قضية جنائية قبل إحالة الملف إلى المدعي العام).
- ملاحقة الفساد: يعد الدفاع عن المصلحة العامة في الإجراءات الجنائية مسؤولية النيابة العامة من الناحية المبدئية، غير أنه في بعض الحالات يتم تفويض هيئة مكافحة الفساد صلاحية مواصلة التحقيق ضد فاسدين مفترضين في حالة قرر المدعي العام رفض ملاحقتها على أساس عدم كفاية التحقيقات.

على أرض الواقع تمارس هيئات مكافحة الفساد في بعض الدول جميع هذه الوظائف السالفة الذكر، بينما قد تقتصر في دول أخرى على عدد محدود فقط من هذه الوظائف، وهو الأمر الذي تتحكم فيه وتحدده استراتيجية وطريقة كل دولة في التعامل والتعاطي مع مسألة الفساد، وتصورها ورؤيتها للدور الذي ينبغي أن تلعبه هذه الهيئات في مكافحة الفساد.

2.2 أنماط وهيئات مكافحة الفساد:

هنالك ثلاثة أنماط من الهيئات الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد وهي[3]:

- هيئات الوقاية من الفساد: مسؤولة في المقام الأول عن الوقاية من الفساد وتعزيز اتساق عملية صنع السياسات المتعلقة بالوقاية من الفساد على كامل نطاق الحكومة، وهذا يشمل أيضا إنشاء قاعدة معرفية سليمة فيما يتعلق باتجاهات الفساد، وتوفير الدعم المباشر للأجهزة الحكومية في وضع وتنفيذ التشريعات والممارسات ذات الصلة، وتنظيم أنشطة تدريبية وتثقيفية، ومن أمثلة هذه الهيئات نذكر: هيئة مكافحة الفساد الوطنية الإيطالية، لجنة الوقاية من الفساد في سلوفينيا، وكالة مكافحة الفساد في صربيا.
- هيئات التحقيق في الفساد: مسؤولة بشكل رئيسي عن التحقيق في جرائم الفساد، وفي عرف القانون الأنجلوسكسوني تتخذ هذه الهيئات شكل لجان لمكافحة الفساد تناط بها صلاحيات تحقيقية، وأحيانا صلاحيات تتعلق بالملاحقة القضائية أو صلاحيات شبه قضائية، وفي بعض الولايات القضائية يجوز أن يضطلع بالمهام المنصوص عليها في المادة 36 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (إنفاذ القانون) الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في البلد، وهي يمكن أن تشكل أيضا جزءا من دائرة ادعاء متخصصة أو قسما مستقلا من قوة الشرطة في بلد ما، ومن أهم أمثلة هذه الهيئات نجد : الهيئة الوطنية النرويجية للتحقيق في الجرائم الاقتصادية والبيئية ومقاضاة مرتكبيها، وحدة

التحقيق الخاصة في جنوب إفريقيا، مكتب المدعي الخاص لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة في إسبانيا.

- هيئات متعددة الأغراض: تعنى هذه الهيئات بكل من تنفيذ وتنسيق سياسات الوقاية والتحقيق في جرائم الفساد المزعومة، مثل اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد بهونغ كونغ، مكتب التحقيق في ممارسات الفساد في سنغافورة، المديرية المعنية بالفساد والجريمة الاقتصادية في بوتسوانا.

3.2 متطلبات عمل الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد:

من النقاط الهامة التي أكدت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، هي أن تقوم كل دولة عضو بتوفير مجموعة من المتطلبات الأساسية لهيئاتها الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد بغية تمكينها من أداء عملها بكفاءة وفعالية، أهم هذه المتطلبات تتمثل في: [4]

- **التخصص:** يعني التخصص هنا كلا من التخصص المؤسسي وخبرة موظفي هيئة مكافحة الفساد، فالحرب على الفساد صعبة بطبيعتها وتغدو أكثر صعوبة باستمرار بسبب التقدم التكنولوجي الذي يسمح بطرق معقدة للاحتيال على الناس، ولهذا ينبغي على هيئة مكافحة الفساد تعيين موظفين من ذوي المهارات المتخصصة في حقول متنوعة كالاقتصاد والمحاسبة العدلية والهندسة المدنية واستخراج البيانات والعلوم الاجتماعية والاحتفاظ بهم، ويجب في أغلب الأحوال أن يتمتع الموظفين بالخبرة أو التجربة في صناعة خاصة، كالأشغال العامة والبنى التحتية ليعرفوا كيف تسمح الثغرات في القطاع المعني بالفساد والمحفز عليه، وأين يرجح أن يحدث أكثر.
- **الاستقلالية:** إن الاستقلال عن التدخلات غير المشروعة كقاعدة عامة أمر ضروري كي تؤدي هيئات مكافحة الفساد مهامها بفعالية، ويقصد بالاستقلالية هنا الاستقلالية التشغيلية الكافية التي تحمي الهيئة من التأثيرات غير المبررة أو التدخلات السياسية المباشرة، ويمكن إلغاء الاستقلالية فعليا عبر التجريد من التفويض أو التجريد من الاختصاص، حيث يتم تعديل القانون الذي يحدد للهيئة مهامها بغية تضييق نطاق تفويضها أو صلاحياتها التشغيلية، كما يمكن الحد من فعالية هيئة مكافحة الفساد إذا اعتمد في تمويلها على الأجهزة الحكومية ذاتها التي هي مكلفة بفحصها بحثا عن الفساد أو سوء التصرف، حيث يعد الاستقلال المالي عاملا حاسما في الاستقلال السياسي للهيئة واستقلاله الذاتي.
- **الموارد الكافية:** إن إحداث هيئة لمكافحة الفساد أمر مكلف، لكن كلفته أقل بكثير من السماح للفساد أن يستشري دون ضوابط، فالموارد الكافية ضرورية لجذب عدد كاف من الموظفين الأكفاء والاحتفاظ بهم، ولتغطية تكاليف التحقيقات المكثفة والملاحظات القضائية، علاوة على دفع أتعاب مجزية لمسؤولي وموظفين الهيئة بما يكفي لكيلا يخضعوا لإغراء الرشوة مقابل غض الطرف عن الفساد.
- الصلاحيات الواسعة والواضحة: لتكون أجهزة مكافحة الفساد ناجحة تحتاج إلى صلاحيات واسعة وواضحة، لذلك ينبغي منح الهيئة الصلاحيات المؤسسية أو الاختصاصات الضرورية لأداء وظائفها المسندة لها في الدستور أو القانون، وعلى وجه التحديد صلاحيات طلب المستندات، وإجراء التفتيش، واستدعاء الأشخاص واستجوابهم،

والتقديم إلى المحاكمة أو طلب المثول أمام المحكمة، النفاذ إلى حسابات البنوك الخاصة لمتابعة مصادر الأموال...إلخ.

- **الشفافية والمساءلة:** ينبغي أن تكون هيئة مكافحة الفساد خاضعة للرقابة بما أنه يجب منحها صلاحيات واسعة، وهنالك عنصران أساسيان في الرقابة: الأول هو الإدارة الشفافة للهيئة ذاتها، والثاني هو مساءلتها أمام فروع الحكم الأخرى، ويقع على عاتق هيئات مكافحة الفساد تعزيز الحكم الراشد عبر تشجيع الممارسات الشفافة، على أن تتبع هي نفسها الممارسات الشفافة، وتحترم كلا من سيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان ذات الصلة، كالإجراءات القضائية العادلة، كما ينبغي أن يتمكن الناس عموما من الوصول إلى أعمالها بسهولة، فتنشر تقاريرها عبر وسائل يسهل الوصول إليها كالإنترنت بصورة منتظمة سنويا على الأقل، ويجب أن تتبع قواعد أخلاقية داخلية وتضع إجراءات تأديبية تحكم عمليات التحقيق والمقاضاة.
- **التعاون بين الأجهزة والتعاون الدولي:** لا يمكن إنجاز مكافحة الفساد بعمل هيئة واحدة بمفردها، فغالبا ما ترتكب جرائم الفساد على هامش أنشطة مالية وإجرامية أخرى قد تخضع لاختصاص دوائر ومؤسسات حكومية أخرى كالأجهزة العليا للرقابة وغيرها من أجهزة الرقابة المالية، أو القضاء وأجهزة الشرطة، كما أن إدارات متعددة تتقاسم الاختصاصات وغالبا ما تصل إلى معلومات متباينة، لذا تعد علاقة العمل الطيبة بين الإدارات الحكومية ضرورية لمكافحة الفساد بفعالية، بينما يحد عدم التعاون من هذه الفعالية، كما تعلق على التعاون الدولي أيضا أهمية متنامية نظرا لوجود تحويلات نقدية غير مشروعة تحدث في الخارج عابرة لسلطة الأجهزة الوطنية، ولا يزال التعاون الدولي في مكافحة الفساد حديث العهد، لكن ثمة شبكة قوية نوعا ما من المنظمات الإقليمية والدولية التي تعمل حاليا على رعاية التعاون.

على ضوء ما سبق ذكره، فإن توفير أي متطلب من هذه المتطلبات بالنسبة لهيئة مكافحة الفساد لا يعد ترفا أو رفاهية يمكن الاستغناء عنها في مواجهة الفساد، بل هو يدخل ضمن بديهيات ومسلمات العمل التي يتحدد وفقها قدرتها من عدمها على أداء وظائفها بأكمل وجه، وتحقيق الغاية من إنشائها، وخاصة في الدول التي تعاني من تفشي الفساد وتورط كبار المسؤولين في شبكات وقضايا الفساد، كما لا يقل أي متطلب قيمة عن متطلب أخر لأن غياب أحدها لدى هيئة مكافحة الفساد سيقلل حتما من نجاعتها وفعاليتها في مكافحة الفساد.

3.مكتب التحقيق في ممارسات الفساد بسنغافورة (Cpib):

يمثل مكتب التحقيق في ممارسات الفساد بسنغافورة بالنسبة للسلطات والمجتمع السنغافوري شبكة أمان متينة في التصدي للفساد، والوقوف بالمرصاد لكل محاولات وحالات الفساد ومرتكبيه من أصغر موظف إلى أكبر مسؤول بالبلد.

1.3 تنظيم ووظائف مكتب التحقيق في ممارسات الفساد بسنغافورة:

يعمل مكتب التحقيق في ممارسات الفساد بسنغافورة باستقلالية على تحقيق ومباشرة الوظائف التالية [5]:

- تلقي الشكاوي المتعلقة بالفساد في القطاعين العام والخاص والتحقيق فيها.
- التحقيق في الممارسات الخاطئة وسوء السلوك من جانب الموظفين العمومين.

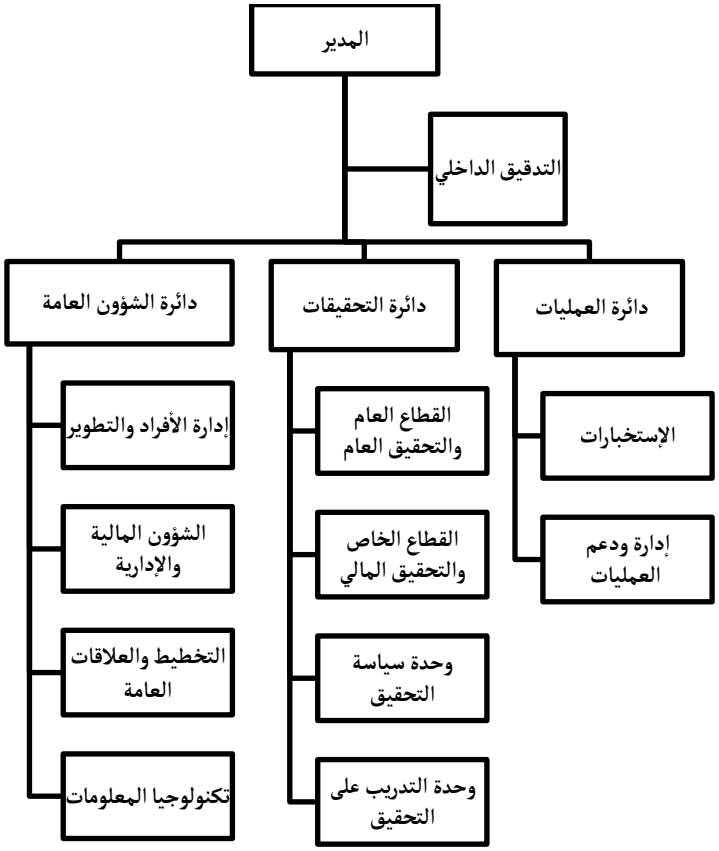
- فحص الممارسات والإجراءات المتبعة في القطاع العام للحد من فرص ارتكاب الفساد.

وأما بالنسبة لتنظيم المكتب فيرأسه مدير معين مباشرة من رئيس الدولة بناء على اقتراح مجلس الوزراء وللرئيس رفض الاقتراح أو عزل المدير، كما يعين الرئيس نائبا للمدير وعددا من المساعدين والمحققين حسب الحاجة، ويتكون المكتب من ثلاثة إدارات رئيسية لكل منها مهامها واختصاصها:[6]

- دائرة العمليات: تتكون من وحدتين أساسيين هما وحدة الاستخبارات التي تتكفل بجمع المعلومات الاستخبارية اللازمة لإجراء التحقيقات، والثانية هي وحدة دعم المعلومات التي تشمل على قواعد بيانات إلكترونية واسعة، فهذه الدائرة تقوم بالتحقق من سجلات كافة المرشحين للتعيين في المناصب العامة أو الترقية أو للابتعاث.
- دائرة التحقيقات: تقوم بالتحقيق في المخالفات والجرائم المرتكبة بموجب قانون الوقاية من الفساد في القطاعين العام والخاص، وتحيل هذه الدائرة الملفات بعد انتهاء التحقيقات إلى مكتب النائب العام لمتابعتها قضائيا.
- دائرة الشؤون العامة: تتكون من أربع وحدات هي: وحدة إدارة الأفراد والتطوير، وحدة الشؤون الإدارية والمالية، وحدة التخطيط والعلاقات العامة، وحدة تكنولوجيا المعلومات.

و لابد من الإشارة أن مسؤولية مكافحة الفساد لا تقتصر فقط على مكتب التحقيق في ممارسات الفساد، وإن كان التحقيق في حالات الفساد ينحصر فيه، حيث يقوم وكيل كل وزارة عادة بتشكيل لجنة في كل دائرة من الدوائر التابعة له لرصد ومتابعة حالات الفساد والتبليغ عنها فورا، حتى ولو كانت في مرحلة الشكوك، كما يضطلع وكلاء الوزارات بمسؤولية تحسين أساليب وإجراءات مكافحة الفساد والحؤول دون التأخير في إنجاز المعاملات أو تقديم الخدمات المطلوبة من قبل المواطنين، ومراجعة الثغرات التي يمكن أن يتسلل من خلالها الفاسدون وتشديد الرقابة على الموظفين، وذلك عن طريق القيام بجولات تفتيشية مفاجئة لمعرفة مدى التزام كل موظف بواجباته المنوطة به، ومدى إخلاصه في خدمة المواطنين[7] .

شكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمكتب التحقيق في ممارسات الفساد سنغافورة Cpib



المصدر:

Vincent Lim," An Overview Of Singapore Anti-Corupption Strategy And The Role Of The Cpib In Fighting Corruption"**Resourse Material series**, No.104, (March 2018) : 96.

2.3 دور مكتب التحقيق في ممارسات الفساد بسنغافورة من النشأة إلى الوقت الحاضر:

تم إنشاء مكتب التحقيق في ممارسات الفساد من قبل السلطات الاستعمارية البريطانية سنة 1952، بعد أن شعرت بحرج شديد بسبب قضية تتعلق بفساد الشرطة سنة 1951 تضمنت سرقة 800 رطل من الأفيون المصادر من قبل عصابة ضمت العديد من أفراد الشرطة الفاسدين مع حدوث تلاعبات في التحقيق معهم، إذ تمت التغطية على بعضهم وتبرئتهم.[8]

وعندما حصلت سنغافورة على الحكم الذاتي سنة 1959 ورثت جهازا فاسدا من الموظفين، حيث كان الفساد ظاهرة شائعة في كافة الدوائر والوزارات لدرجة أن المواطنين كانوا مجبرين على دفع الرشوة لإنجاز معاملاتهم، وقد تمثلث أهم المشاكل المرتبطة بالفساد آنذاك في سنغافورة في :[9]

- ضعف قانون مكافحة الفساد، وصلاحيات موظفي مكتب مكافحة الفساد محدودة وضيقة.

- قلة وعي وإدراك المواطنين وخضوعهم دون تساؤل للموظفين وعدم مواجهتهم.
- تدني رواتب الموظفين مقارنة برواتب المستخدمين في القطاع الخاص.
- لم يكن الموظفين الذين اختارهم المكتب مؤهلين نفسيا لمكافحة الفساد، خاصة أن بعض زملائهم في قوى الأمن متورطون في الفساد.

ولكن مع وصول (Lee Kuan yew) "لي كوان يو" إلى السلطة كرئيس للوزراء سنة 1959، وفي إطار حملته المعلنة لمكافحة الفساد عمل على تعزيز قدرات وصلاحيات المكتب، وقد تجسد ذلك في إصدار قانون منع الفساد سنة 1960، والذي منح مكتب التحقيق في ممارسات الفساد استقلالا كبيرا حيث أعطاه سلطة التحقيق والبحث عن المشتبه فيهم واعتقالهم بمفرده من دون الاضطرار إلى الاعتماد على الشرطة غير الجديرة بالثقة، كما منحت الهيئة التشريعية المكتب القدرة على إجبار الشهود على الإدلاء بشهادتهم، ولتحريره من التدخل السياسي نقل المكتب من إشراف المدعي العام سنة 1969 إلى مكتب رئيس الوزراء[10]،وتعززت استقلاليته بفضل ما تضمنه التعديل الدستوري لسنة 1991 المتعلق بإنشاء منصب رئيس منتخب للبلاد، حيث خولت المادة 22 ج منه مدير مكتب التحقيقات التحقيق مع الوزراء وكبار الموظفين دون موافقة رئيس الوزراء، ولكن شريطة حصوله على موافقة الرئيس المنتخب، وهو ما يعني أن مكتب التحقيق في ممارسات الفساد يستطيع التحقيق حتى مع رئيس الوزراء إذا حصل على إذن الرئيس المنتخب[11]، وبناء على هذه الصلاحيات التي منحت له استطاع المكتب فعليا التحقيق حتى مع كبار المسؤولين والوزراء في الدولة في صورة (Wee Toon Boon) "وي تون بون" وزير البيئة الذي سجن لقبوله هدايا من أحد مطوري العقارات سنة 1975، والتحقيق مع (Teh Cheang Wan) "تيه شانغ وان" وزير التنمية الإدارية لأخذه الرشوة سنتي 1981 و1982 [12]، وكذلك مع وزير النقل (Subramaniam Iswaran) "سوبرامانيام إيسوران" سنة 2023 بتهمة تلقي عمولات من أحد أقطاب العقارات مقابل الحصول على تسهيلات و امتيازات غير مستحقة.

هذه التحقيقات أرسلت رسالة قوية للمواطن السنغافوري وعملت تدريجيا على إعادة صياغة القيم الثقافية للمجتمع من متسامحة مع الفساد إلى رافضة له، مع استمرار سنغافورة في صقل وتطوير نظامها لمكافحة الفساد طوال العقود التي تلت الاستقلال ومن ضمنها مكتب التحقيق في ممارسات الفساد الذي كان لديه فقط 8 موظفين عندما تولى لي كوان السلطة سنة 1959، أما الأن فلديه حوالي 200 موظف، وميزانيته التي كانت تبلغ مليون دولار سنغافورة عام 1978، زادت منذ ذلك الحين بنحو 5 ألاف في المائة. [13]

إن المساهمة والدور الفعال الذي يؤديه مكتب التحقيق في ممارسات الفساد بسنغافورة تظهر ثماره ونتائجه بوضوح في التقارير الدولية المتخصصة في رصد الفساد ومؤشراته في العالم، وأهمها مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، فمنذ أول تقرير سنة 1995 إلى غاية سنة 2024، تبوأت سنغافورة دائما مركزا متقدما بين الدول الأقل فسادا في العالم، ولم تتزحزح عن المراتب العشرة الأوائل بل واحتلت المرتبة الأولى سنة 2010، وهذا بعد أن كانت في عقود سابقة مرتعا ومركزا للفساد بأنواعه.

أما العوامل التي ساهمت في نجاح مكتب التحقيق في ممارسات الفساد في تأدية دوره فيمكن إجمالها في:[14]

- استعداد الموظفين لاستقبال أصحاب الشكوى في أي وقت.
- سرعة متابعة الشكوى والبت فيها ومعاقبة الموظف المسؤول عن التقصير في حالة ثبوت التهمة حتى يكون عبرة لغيره.
- فعالية قوانين مكافحة الفساد.
- وعي الجمهور لمساوئ الفساد، وذلك نتيجة الحملات الإعلامية المكثفة.
- الإصلاحات الإدارية المتوالية.
- إشراف المكتب المباشر وصلاحياته الواسعة.

4. اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد بهونغ كونغ (Icac):

لقد شكلت اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد بهونغ كونغ منذ إنشائها نقطة تحول مفصلية على صعيد مجابهة ومحاربة الفساد وتجفيف منابعه بهذا الإقليم، حيث استطاعت أن تكتسب بمرور الوقت والعمليات التي تمكنت من تنفيذها وإنجاحها ثقة الجماهير والسلطات على حد سواء إلى درجة أنها أصبحت تمثل نموذجا عالميا يحتذى به، ويستفاد منه.

1.4 تنظيم ووظائف اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد بهونغ كونغ:

لقد جاء إنشاء اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد بهونغ كونغ بغرض تجسيد ثلاثة وظائف أساسية، وهي التحقيق في قضايا الفساد، الوقاية من الفساد، تثقيف الجمهور وتوعيته بمخاطر الفساد.[15]

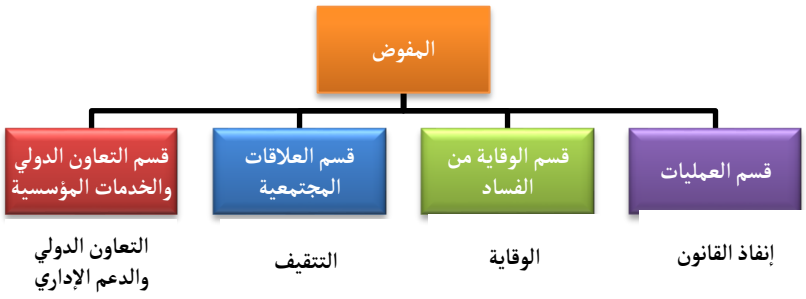
أما بالنسبة لتنظيم اللجنة فيبلغ تعداد موظفيها حوالي 1400، معظمهم معين بموجب عقد وأكثر من نصفهم قد خدم لأكثر من 10 سنوات[16]، كما يعين مفوض على رأس اللجنة من قبل رئيس المجلس التنفيذي لهونغ كونغ وهو مسؤول أمامه، وترفع اللجنة تقاريرها إلى المجلس التنفيذي وتقدم تقارير رسمية إلى المجلس التشريعي[17]، ولديها 4 أقسام متميزة ولكنها مترابطة ولكل منها المهام الموكلة لها[18] :

- قسم العمليات: يتولى قسم العمليات، وهو أكبر أقسام اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد، التحقيق في قضايا الفساد والجرائم ذات الصلة في القطاعين العام والخاص تحت قيادة رئيس العمليات، الذي يساعده مديران للتحقيقات، ويرفع رئيس العمليات، وهو أيضا نائب المفوض، تقاريره مباشرة إلى المفوض، كما يتمتع ضباط التحقيق بسلطة إجراء التحقيقات وممارسة الصلاحيات، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز وعمليات التفتيش والوصول إلى الحسابات وطلب تسليم وثائق السفر وفرض القيود على حيازة المشتبه بهم أو سيطرتهم على الأصول وفقا للقانون، أو عند الاقتضاء بإذن من المحكمة.
- قسم الوقاية من الفساد: يقع على عاتق المفوض واجب قانوني يتمثل في فحص ممارسات وإجراءات الدوائر الحكومية والهيئات العامة، وضمان مراجعة أساليب العمل أو الإجراءات التي قد تسهم في ممارسات الفساد، كما يلزمه القانون بتقديم المساعدة في مجال منع الفساد لأي فرد من أفراد الجمهور بناء على طلبه، ويتولى قسم الوقاية من الفساد هذه المهام، حيث يجري دراسات مفصلة لممارسات وإجراءات الدوائر الحكومية والهيئات العامة، ويساعدها على التنفيذ الفعال لتدابير الوقاية من الفساد في مجالات مثل إنفاذ القانون، والمشتريات والأشغال العامة، والصحة والسلامة العامة، وخطط التمويل الحكومي، والوظائف التنظيمية، كما يقدم خدمات استشارية فورية للإدارات الحكومية

والهيئات العامة بشأن الوقاية من الفساد فيما يتعلق بالتشريعات والسياسات الجديدة، والخدمات العامة، والمشاريع الكبرى، كما تتاح استشارات الوقاية من الفساد للقطاع الخاص عند الطلب.

- قسم العلاقات المجتمعية: تعنى اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد بتوعية الجمهور بمخاطر الفساد، وتحشد دعم المجتمع في مكافحته وتعزيز النزاهة، ويتولى قسم العلاقات المجتمعية التابع لها هذه المهام، حيث تتبنى اللجنة نهج "الأخلاق للجميع" لنشر رسائل مكافحة الفساد في المجتمع من خلال التواصل المباشر والدعاية الإعلامية المتعددة والشراكة الاستراتيجية مع مختلف القطاعات، ويقدم قسم العلاقات الاجتماعية تدريبا في مجال النزاهة ومواد تعليمية إلكترونية لموظفي الحكومة على جميع المستويات، وتدمج جلسات الإحاطة ضمن برامج تطوير القيادة الرائدة في كليات الخدمة المدنية وبرنامج التدريب الأساسي للموظفين الجدد، كما ينظم القسم جلسات إحاطة لجميع المسؤولين المعينين سياسيا، ويتعاون مع مكاتب الخدمة المدنية لتنظيم "برنامج القيادة الأخلاقية " لمساعدة الدوائر الحكومية على تعزيز إدارة النزاهة وترسيخ ثقافة النزاهة في الخدمة المدنية، بالإضافة إلى ذلك، يقدم القسم مواد تدريبية وتعليمية في مجال النزاهة لدعم الهيئات العامة في تعميق ثقافة النزاهة لديها.
- قسم التعاون الدولي والخدمات المؤسسية: يتولى هذا القسم مسؤولية تعزيز التواصل والتعاون مع سلطات مكافحة الفساد في الولايات القضائية الأخرى والمنظمات الدولية ذات الصلة، كما تعمل اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد بمثابة أمانة للرابطة الدولية لهيئات مكافحة الفساد دعما لمفوض اللجنة الذي يرأسها أيضا، ويقود أعضاءها حول العالم للنهوض بقضية مكافحة الفساد العالمية، كما يعمل القسم جاهدا إلى الترويج لإنجازات هونغ كونغ في مكافحة الفساد، والخدمة المدنية النظيفة، وتكافؤ الفرص للشركات أمام المجتمع الدولي من خلال الزيارات والتبادلات مع المنظمات الدولية، بالإضافة إلى الدعاية الإلكترونية عبر قسم "المنظور الدولي" المخصص على موقع اللجنة الإلكتروني.

شكل رقم 02: الهيكل التنظيمي للجنة مكافحة الفساد في هونغ كونغ Icac



المصدر:

Independent Commission Against Corruption," Icac Organisation Structure" Accessed March 25, 2025. https://bit.ly/4rhgxAw

2.4 دور لجنة مكافحة الفساد بهونغ كونغ من النشأة إلى الوقت الحاضر:

جاء إنشاء اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد بهونغ كونغ سنة 1974 كرد فعل مباشر ووثيق بأحداث وقضايا الفساد وانعكاساته الخطيرة بهذا الإقليم، ففي العام 1973 كان الفساد مستشريا من كل الجوانب في هونغ كونغ، وكانت قوة الشرطة على وجه الخصوص سيئة السمعة مع نقابات ضباط الشرطة التي لا تتورع في الحصول على المدفوعات من المؤسسات القانونية وغير القانونية[19].

خلال نفس السنة كان رئيس المديرية العامة للشرطة (Peter Godber) "بيتر جودبر" يخضع للتحقيق بسبب حيازته أصول تزيد عن 4.3 مليون دولار هونغ كونغي يشتبه أنها غير مستحقة وقد جنيت بطرق فاسدة، لكنه تمكن من التسلل إلى خارج الإقليم دون أن يكتشف أمره خلال الأسبوع الذي منحه إياه المدعي العام لشرح مصدر أصوله، وقد أثار ذلك موجة كبيرة من الغضب الشعبي، حيث قاد الطلاب مظاهرة حاشدة في حديقة فيكتوريا، احتجاجا على الحكومة وإدانتها لفشلها في معالجة مشكلة الفساد، وطالب المتظاهرون باتخاذ إجراءات حكومية فورية، رافعين شعارات مثل "حاربوا الفساد، اعتقلوا "جودبر"، وأصروا على تسليم جودبر للمحاكمة[20].

استجابة للمطالب الشعبية المتزايدة، سارعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات، فبعد هروب "جودبرé، عين السير "أليستير بلير-كير" (Alastair Blair-Kerr) ، وهو نائب رئيس المحكمة العليا لهونغ كونغ، لتشكيل لجنة تحقيق في هروب جودبر، وقد أعد تقريرين، فصل الأول ملابسات هروب غودبر، وفي تقريره الثاني، أشار السير "أليستير" بأن "الجمهور لن يقتنع أبدا بأن الحكومة تنوي حقا مكافحة الفساد ما لم يفصل مكتب مكافحة الفساد عن الشرطة"....، وفي أعقاب تقارير بلير-كير، دعا الحاكم آنذاك السير "موراي ماكلهوز" (Murray Maclehose) إلى إنشاء منظمة مستقلة لمكافحة الفساد في خطاب ألقاه أمام المجلس التشريعي في أكتوبر 1973. [21]

أنشئت اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في فبراير 1974، ومنذ إنشائها التزمت اللجنة بمكافحة الفساد باتباع نهج ثلاثي الأبعاد: إنفاذ القانون، والوقاية، والتوعية، وكانت أولى مهامها تقديم "جودبر" للعدالة، و في أوائل عام 1975 سلم "جودبر" من إنجلترا لمحاكمته، وكانت التهمتان الموجهتان إليه هما التآمر وتلقي الرشاوى، وأدين "جودبر" في كلتا التهمتين وحكم عليه بالسجن أربع سنوات، وكان تسليم "جودبر" ومحاكمته دليلا قاطعا على تصميم اللجنة وعزمها على القضاء على الفساد، و هذه القضية التاريخية هي التي شكلت نقطة انطلاق جديدة في مكافحة الفساد وبداية ثورة هادئة [22].

فلقد استطاعت اللجنة بعد أقل من أربع سنوات من إنشائها، تحطيم كافة عصابات الفساد في القطاع العام وخاصة في دوائر الشرطة، مما هيأ لها المجال لتوجيه اهتمامها للفساد في القطاع الخاص، ونتيجة لنجاح اللجنة في التعامل مع قضايا الفساد في القطاع العام، تغيرت صورة الشكاوى التي تصل إليها بحيث صار أغلبها على القطاع الخاص، كما بلغت نسبة الإغلاقات الناجحة للقضايا التي تعرض عليها 85 % سنة 2003 [23].

وفي العام 1993 وبعد صدور القانون المحلي للحقوق والحريات، خضعت اللجنة لمراجعة شاملة بغرض التأكد من بقائها قوية وفعالة لضمان أن لا يتسرب الفساد إليها، وأدت

هذه المراجعة إلى إخضاعها لرقابة خارجية وربط أوامر التفتيش بالقضاء، وكنتيجة للمراجعة أيضا تم إنشاء مركز تطوير الأخلاقيات العامة وحوكمة الشركات، وتم ذلك بالتعاون مع غرف التجارة، و تكون الرقابة الخارجية على عمل اللجنة من خلال أربع لجان متخصصة هي[24]:

- اللجنة الاستشارية عن الفساد، وتقدم النصح فيما يتعلق بالسياسات وتراقب التوجهات العامة لعمل اللجنة.
- لجنة مراجعة العمليات، والتي تراقب التحقيقات التي تجريها اللجنة.
- اللجنة الاستشارية للوقاية من الفساد، وتقدم النصح حول سبل الوقاية وتراجع الدراسات والتقارير التي تعد في هذا المجال.
- اللجنة الاستشارية للعلاقات مع المجتمع، وتقدم النصح للجنة حول استراتيجيات التثقيف والتوعية وكسب الدعم.

كما أسست اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد سنة 2024، أكاديمية هونغ كونغ الدولية لمكافحة الفساد لإبراز مزايا هونغ كونغ في مجال سيادة القانون وثقافة النزاهة، وتتولى الأكاديمية أربعة مجالات عمل رئيسية، وهي: تنظيم دورات تدريبية دولية لمكافحة الفساد لموظفي مكافحة الفساد في الخارج، توفير برامج تدريبية للدوائر الحكومية والمنظمات العامة والخاصة والجمعيات المهنية في هونغ كونغ، تقديم برامج تدريبية مهنية معتمدة ومنهجية وموحدة لموظفي اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد، إنشاء منصة بحثية لممارسي وخبراء مكافحة الفساد من البر الرئيسي وهونغ كونغ والخارج للمشاركة في تبادلات أكاديمية وتعاون في مجال مكافحة الفساد. [25]

وفي حديثه عن الدور الفعال والإيجابي الذي أدته ولا تزال اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ يقول (Bertrand De Speville) "برتراند دي سبفيل" المفوض السابق للجنة (1993-1996): "عندما شرعنا في مكافحة الفساد في بواكير السبعينيات قال المشككون أن مهمتنا مستحيلة، لكني أعتقد أننا أثبتنا لهم خطأ رأيهم، ولعل ما يضفي على تجربة هونغ كونغ أهمية خاصة هو أننا شرعنا في مكافحة الفساد بشكل متوازن مع جهودنا في التنمية الاقتصادية التي جعلت هونغ كونغ مركزا عالميا للاستثمار والتجارة والمصارف، ولاشك أن اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد قد ساهمت كثيرا في تنمية هونغ كونغ ورفع مستوى المعيشة فيها". [26]

ويضيف: "لقد اضطلعت هونغ كونغ بما يشبه الثورة أو المعجزة في مكافحة الفساد، حيث تغيرت العقول كما تغيرت القلوب منذ تأسيس اللجنة، ولم تكن المهمة سهلة، ومن العوامل التي ساعدت على النجاح إدراك المواطنين أن التنمية بمعدلات مقبولة تكاد تكون مستحيلة إلا إذا تم القضاء على الفساد نهائيا، فكان وعي المواطنين أقوى سلاح لدى اللجنة"[27].

وما يعزز هذه التصريحات هو المراكز المتقدمة التي تحتلها هونغ كونغ في تقارير منظمة الشفافية الدولية المتعلقة بمدركات الفساد، حيث أنها الحاضر الدائم ضمن 20 دولة الأقل فسادا في العالم منذ أول تقرير سنة 1995، واحتلت المرتبة 17 سنة 2024، فضلا عن الثناء والإعجاب العالمي الذي نالته تجربة اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد بهونغ كونغ، ما

دفع الكثير من الدول إلى محاولة السير على نفس النهج بغية تحقيق نفس النجاحات أو أكثر في مكافحة الفساد.

وعليه يتبين أن قرار السلطات في سنغافورة و هونغ كونغ بالتعويل على هيئة مكافحة الفساد ومنحها كل ما يلزمها من صلاحيات وإمكانات كان في محله وأتى بنتائجه، فصحيح أن هذه الهيئات لا يمكن أن يرجع لها وحدها الفضل في نجاح استراتيجية كل من سنغافورة وهونغ كونغ في مكافحة الفساد، لكن مع ذلك لا يمكن تجاهل المساهمة الفعالة والدور الكبير لهذه الهيئات ممثلة في مكتب التحقيق في ممارسات الفساد بسنغافورة و لجنة مكافحة الفساد بهونغ كونغ في تخليص البلدين من سيطرة الفساد، وتحويلهما إلى نموذجين إقليمين وعالميين في مكافحته.

انطلاقا مما سبق، فإن دوافع وظروف إنشاء هيئات مكافحة الفساد وحجم صلاحيتها وطريقة توظيفها هي العوامل الأساسية التي تحدد الدور الإيجابي أو السلبي لهذه الهيئات في مواجهة الفساد ومنع انتشاره، ولهذه نجد هيئات ناجحة في دول مثل سنغافورة وهونغ كونغ، وهيئات فاشلة في دول أخرى.

5. الخاتمة:

أظهر نموذجي مكتب التحقيق في ممارسات الفساد بسنغافورة واللجنة المستقلة لمكافحة الفساد بهونغ كونغ، أن الهيئات الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد يمكن أن تكون أداة فعالة في معالجة مشكلة الفساد إذا منحت لها الصلاحيات والامكانيات الكاملة، وأما في حالة غياب ذلك سيصبح وجود هذه الهيئات شكليا، وهي حال هيئات مكافحة الفساد في كثير من بلدان العالم.

لقد ساهمت الهيئات الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد بسنغافورة وهونغ كونغ في تحويلهما من بلدين يسيطر عليهما الفساد إلى بلدين يمثلان نموذجين في مكافحة الفساد والوقاية منه والتغلب عليه، وما كان له من آثار إيجابية على مجتمعاتهما تنمويا واقتصاديا، وهو ما يبعث على التفاؤل بالنسبة للدول النامية ومنها الجزائر، لأنه يعني أن كل بلد قادر على مجابهة الفساد في حالة وجدت الرغبة الفعلية والحقيقة لدى صناع ومتخذي القرار لمنح هذه الهيئات كل تتطلبه من صلاحيات وإمكانات، مع الدعم الشعبي الذي تحتاجه لمواجهة الضغوطات والتهديدات من قبل المستفيدين من الفساد، وهو أمر بات أكثر من حتمي وضروري لأن مستقبل الدول ومواطنيها واستقلالها واستقرارها السياسي والتنموي والاقتصادي والاجتماعي، يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرتها وقدرة حكوماتها على التعامل بجدية مع قضية الفساد، وبذل الجهود الحثيثة لوقف تفشيه والوقاية منه، بحسب ما يتناسب ويتماشى مع مؤهلات و مقومات كل بلد المادية والبشرية واللوجيستية والتكنولوجية.

- **التوصيات:** لقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة التوصيات يمكن إجمالها في:

- إنشاء هيئة أو وكالة لمكافحة الفساد في أي دولة يجب أن يستند إلى حاجة ملحة وفعلية لمحاربة ومجابهة الفساد، وليس مجرد واجهة شكلية أو غطاء لإعطاء انطباع كاذب ومخادع للجمهور والرأي العام الداخلي والخارجي حول محاربة ومكافحة الفساد.

- أن تأخذ الدول النامية خصوصياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعين الاعتبار عند إنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد، وألا تكون مجرد تقليد أو محاكاة لهيئات أخرى في دول أخرى تختلف عنها بشكل كبير.
- أن تمنح لهيئات مكافحة الفساد في الدول النامية كافة الصلاحيات والسلطات والامكانيات المادية والبشرية واللوجيستية والقانونية التي تخول لها العمل بأريحية، دون استثناءات أو تدخلات فوقية تفقدها مصداقيتها والجدوى من وجودها.
- عقد الدول النامية، ومنها الجزائر لشراكات واتفاقيات تعاون مع هيئات مكافحة الفساد في سنغافورة وهونغ كونغ، بغية الاستفادة من نجاحاتها ونقل خبراتها وتجاربها في المجال.
- تعزيز وتفعيل التعاون الدولي والإقليمي وتبادل المعلومات بين الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد باعتبار أن ظاهرة الفساد باتت عابرة للدول والقارات.
- إجراء عمليات سبر آراء منتظمة لمعرفة مدى اطلاع ورضا المواطنين عن عمل الهيئات الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد، ومدى تقبلهم أو رفضهم لممارسات الفساد.
- أن تخصص وسائل الإعلام باعتبارها سلطة رابعة برامج وحصصا يومية وأسبوعية تتطرق وتشرح عمل الهيئات الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد ودورها.
- قيام القائمين على هيئات مكافحة الفساد بتنظيم حملات إشهارية وتوعوية لفائدة المواطنين والموظفين في القطاعين العام والخاص حول دور هذه الهيئات، والأخطار والتهديدات التي يمثلها تفشي الفساد على البلد والمجتمع حاضرا ومستقبلا.
- أن تعزز هيئات مكافحة الفساد في الدول النامية وخاصة الجزائر، تواجدها في الفضاء الإلكتروني باعتبارها الأداة الأكثر قدرة من غيرها على إيصال رسالتها ونشاطها إلى أوسع وأكبر جمهور ممكن.
- إنشاء جوائز إقليمية ودولية لتكريم وتشجيع الهيئات الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد الأكثر كفاءة وفعالية.

6. الهوامش:

[1] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** (فيينا: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2004)، 10-26.

[2]. فرانسيسكو كاردونا، **سياسات وهيئات مكافحة الفساد**، ترجمة منظمة حلف شمال الأطلسي، (النرويج: مركز النزاهة في قطاع الدفاع،2015)، 04-05.

[3]. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، **تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته دليل عملي**، (فيينا: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2023)،20-21.

[4]. مركز العمليات الإنتقالية الدستورية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،**أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** (كاليفورنيا : مركز العمليات الإنتقالية الدستورية،2014)، 83-87.

[5]. Jon S.T Quah, "combating corruption in singapore: what can be learned?" **Blackwell Publishers Ltd** 09 ,No.01, (March 2001) : 29-35. https://doi.org/10.1111/1468-5973.00151.

[6]. محي الدين شعبان توق، **الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** (عمان : دار الشروق، 2014)،27-226.

[7].رشيد أبو غيدا،" كل الناس يعرفون ماهو الفساد و مع ذلك من الصعب تعريفه"، **جريدة الدستور**، السنة 29، عدد 10189 (03 جانفي، 1996)،30.

[8]. جوناثان تيبيرمان، **الإصلاح كيف تنجو الأمم وتزدهر في عالم يتداعى**، ترجمة أشرف سليمان (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2022)،144-45.

[9]. رشيد أبو غيدا، مرجع سبق ذكره، 30.

[10]. جوناثان تيبيرمان، مرجع سبق ذكره، 145.

[11].Vincent Lim," An Overview Of Singapore Anti-Corupption Strategy And The Role Of The Cpib In Fighting Corruption"**Resourse Material series**, No.104, (March 2018) : 96.

[12]. جوناثان تيبيرمان، مرجع سبق ذكره، 145.

[13]. نفس المرجع، 146.

[14]. رشيد أبو غيدا، مرجع سبق ذكره، 30.

[15]. محي الدين شعبان توق، مرجع سبق ذكره، 222.

[16]. Independent Commission Against Corruption," Icac Organisation Structure" Accessed March 25, 2025. https://bit.ly/4rhgxAw

[17]. مركز العمليات الإنتقالية الدستورية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،مرجع سبق ذكره، 22.

[18].Government Of Hong Kong ,**Hong Kong : The Fact ICAC (**Hong Kong :Government Of Hong Kong,2024), 1-3.

[19]. Independent Commission Against Corruption," Icac Brief History " accessed march 26, 2025 https://bit.ly/3Kjxsld

[20].Ibid

[21].Ibid

[22].Ibid

[23]. محي الدين شعبان توق، مرجع سبق ذكره، 223.

[24]. نفس المرجع، نفس الصفحة.

[25]. Government Of Hong Kong , op.cit, 2-3.

[26]. رشيد أبو غيدا، مرجع سبق ذكره، 30.

[27]. نفس المرجع، نفس الصفحة.

7. قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

1- أبو غيدا، رشيد.1996."كل الناس يعرفون ماهو الفساد ومع ذلك من الصعب تعريفه". **جريدة الدستور**.السنة 29. عدد 10189. 03جانفي، 30.

2- كاردونا، فرانسيسكو.2015.**سياسات وهيئات مكافحة الفساد**.ترجمة منظمة حلف شمال الأطلسي.النرويج :مركز النزاهة في قطاع الدفاع.

3- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.2004. **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** .فيينا : مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

4- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.2023. **تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته دليل عملي**.فيينا: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

5- مركز العمليات الإنتقالية الدستورية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.2013.**أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**.كاليفورنيا : مركز العمليات الإنتقالية الدستورية.

6- توق، محي الدين شعبان.2014. **الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**.عمان : دار الشروق.

7- تيبيرمان، جوناثان.2022.**الإصلاح كيف تنجو الأمم وتزدهر في عالم يتداعى**.ترجمة أشرف سليمان.الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

2- المراجع باللغة الأجنبية :

1- Government Of Hong Kong .2024.**Hong Kong : The Fact ICAC .**Hong Kong :Government Of Hong Kong.
2- Independent Commission Against Corruption." Icac Brief History ". Accessed March 26, 2025. https://bit.ly/4rhgxAw
3- Independent Commission Against Corruption." Icac Organisation Structure" .Accessed March 25, 2025. https://bit.ly/4rhgxAw
4- Lim,Vincent.2018."An Overview Of Singapore Anti-Corupption Strategy And The Role Of The Cpib In Fighting Corruption"**Resourse Material series** (104). 96.
5- Quah, Jon S.T .2001."combating corruption in singapore: what can be learned?" **Blackwell Publishers Ltd** 09 (01).29-35. https://doi.org/10.1111/1468-5973.00151.